العودة الى التعامل مع الواقع

ربما تكون النتيجة العملية الاساسية ، التي توصل اليها المسؤولون الاقتصاديون في حكومة ليكود ، بعد سنة من الانقلاب الاقتصادي ، هي العودة للتعامل مع الواقع على حقيقته ، بعيدا عن النظريات المطلقة ، والسياسات المحددة · فسياسة « الغاء التشويهات» ادت ، من بين ما ادت اليه ، الى تفاقم ازمة التضخم المالي ، بحيث بات عدم الاستقرار، والارتفاع في الاسعار والاجور ، يهدد كل عملية اصلاح اقتصادية · فالسوق الاسرائيلي « اصبح عالما تسوده المنافسة الدائمة ، بين بائع الجملة ، والتاجر ، والمستهلك ، حول رفع الاسعار · فكل واحد من هؤلاء ، يحاول رفع سعر البضاعة ، بحيث يفوق الارتفاع ما كان يتوقعه هو نفسه · والمتضررون هم اولئك الذين ليس باسكانهم تحديد اسعارهم يوميا ، او كل ساعة · وهؤلاء في الاساس هم العمال المأجورين ، الذين يحاولون ايضا حماية انفسهم من التضخم المالي ، عندما يتفاوضون بشأن الاجور ··· فهل هناك [مثلا] من يتذكر كم كان ثمن الخدمة او البضاعة قبل اسبوعين ، واحيانا قبل يومين ؟ لقد اصبح [السوق] بمثابة غابة ، والغلبة فيها للقوي · وكل من لديه الجرأة ، ولا يأخذ اعتبارا للقواعد الشريفة التي كانت متبعة ، تكون احتمالات نجاحه كبيرة · بينما يخسر الضعيف ، عديم القدرة ، الذي لا يملك وسائل للائمة الدخل والاسعار مع المتغيرات الدائمة » (٤٩) ·

وما هو الحل ؟ المعارضون لسياسة الحكومة يعتبرون ان الحل الملائم الوحيد هو الاقتطاع من الميزانية العامة ، وتعميق جباية الضرائب · فقد طالب غفني ، محافظ بنك اسرائيل ، في تقريره السنوي ، باقتطاع ٦ مليار ليرة من الميزانية ، وزيادة جباية الضرائب بـ ٣ مليارات ،دون رفع نسبتها ، كشرط اساسي لتحسين الوضع الاقتصادي (٥٠) · كذلك طالب وزير التجارة والصناعة يغئال هوروفيتس ، باقتطاع ٣ مليار ليرة من الميزانية الاضافية التي صادق عليها الكنيست في اواخر تموز الماضي ، وعقب على طلبه هذا بقوله انه « اذا خفضنا الميزانية ، وعرفنا كيف نصمد امام مطالب الاجور ، سنصل الى نسبة ٣٠٪ من التضخم المالي ، ولكني اشك في ذلك · والقضية هي اذا كنا لنستطيع فعلا الصمود أمام الضغوط » (٥١) · وكان هوروفيتس قد قدم استقالته احتجاجا على حجم الميزانية الاضافية ، الا انه تراجع بعدما تلقى وعدا بتنفيذ مطالبه ·

على اي حال ، فان الاتجاه في الميزانية العامة لهذه السنة ، هو نفس الاتجاه الذي كان قائما في الميزانيات السابقة ، ويتمثل في الاتجاه نحو زيادة الميزانية خلال السنة المالية الجارية ، وليس في الاقتطاع منها ، كما يطالب البعض · وعلى هذا الاساس ، يتوقع تقديم ميزانيات اضافية اخرى خلال هذه السنة ، خاصة وان مصير الاتفاق مع الهستدروت لم يتقرر بعد · كذلك فانه لم يتم حتى الآن توقيع اتفاقات العمل في القطاع العام ، هذا بالاضافة الى عدم استقرار الاسعار ، كما اشرنا · ولن ينفع قول ارليخ : « لن نخرج عن اطار الاجور التي حددناها ، حتى اذا نشبت الاضرابات واستمرت اشهرا طويلة · لا نستطيع ان نعطي اكثر · يجب ان يفهم الجميع ، اننا لا نستطيع الاستمرار في طلب الحسنات من الولايات المتحدة ، بينما سيف تقليص المساعدات مسلط على اعناقنا · علينا ان نعمل لاعالة انفسنا » (٥٢) ، في تبديل هذا الوضع ، او التقليل من خطورته ·